

عندنا خلافاً في قول لو حلف أن كان في الإمامة درهم
أو غير مائة درهم أو سوا مائة درهم يتمها فإذا
أي فبدي حراً وامرأة طالق مثلاً لم يجزئ سوا ملكها
أو بعضها وكذا إذا لم يملك إلا خمسين لو حلف
لا يفعل كذا تركه أبداً ولو حلف ليفعله برئ بمسئله
بمرة واحدة ولو حلفه والليعلمه أي المحلف الو
بكل ذا عر حسيس مفسد فعرفه نفيده الحلف لقيام
ولايته أي ولاية الوالي المحلف والزوال بالموت
والعزل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه يجب
الرفع منه بعد الزوال بغير المبهمة بلا قبول حتى لو حلف
أن يهب عبده لفلان فهو هبه له ولو قيل لم يجزئ
إجماعاً أن كان الموهوب له غائباً وإن كان حاضراً
حينئذ استسأنا وقال زفر في قول يجزئ مالم يقبل
وفي

وفي قول مالم يقبل ويقبض وعلى هذا العارية والصدقة
والاقرار والوصية بخلاف البيع أي بخلاف ما
لو حلف أن يبيع عبده من فلان فقال له بعد عبدي
منك فلم يقبل ليبيرو ولو حلف لا يسم رجلاً أو هو
اسم له راحة طيبة ولا ساق له لغد وعرفاً
لا يجزئ يتم وورد وباسمين والبنفسج والورد
يقعان على الورق في عرفنا ولو حلف لا يشترك
بنفسج أو ورد أبيع على الورق قال في الجامع الصغير
والبنفسج يبيع على الدهن حلف لا يزوج فزوج
فرضولي فجاز بالقول جئت وبالفعل باربع
اليها مهرها كده أو بعضه لا يجزئ في الصحيح وداره
بالمك والإجارة والإعارة حتى لو حلف لا
يدخل دار فلان فدخل داره ما كونه لفلان